

COVID-19 SALGINININ EKONOMİK ETKİLERİ

Bashir Khalifa Ahmed ELGHOWAIL(1)

ÖZET

Arařtırmada Coronavirüs (Covid-19) salgınının ekonomiye ham petrol piyasası, borsalar, uluslararası emtia piyasaları ve enflasyon eğilimleri üzerindeki etkileri ele alındı. Arařtırmanın amacı, küresel ekonominin büyümesine yönelik görünümü ve eğilimleri göstermek ve Covid 19 salgın sonrası alınan dersleri küresel ekonomi açısından deęerlendirmektir.

Endüktif ve açıklayıcı analitik yaklaşım, küresel ekonominin büyümesine katkıda bulunacak öneriler bulmak için arařtırmalarda kullanıldı. Arařtırma, Covid-19 salgınının küresel bir ekonomiye ağır bir darbe aldığını ortaya koydu. Arařtırmanın sonunda bir dizi öneride bulunmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Finansal piyasalar, Corona salgını, küresel ekonomi.

EFFECTS OF THE COVID-19 PANDEMIC ON THE ECONOMY

ABSTRACT

The study examined the effects of the Corona pandemic on the economy on the crude oil market, stock markets, international commodity markets and inflation trends. The research aims to show the growth prospects and trends of the world economy and to draw lessons for the post-pandemic Covid-19 pandemic on the world economy .

The extrapolation and analytical descriptive approaches were used in the research to come up with proposals that would contribute to the growth of the world economy. The study found that the Corona pandemic (Covid-19) dealt a severe blow to the global economy. At the end of this study, a series of recommendations are made.

Keywords: Financial markets, Corona pandemic, The Global Economy.

الملخص

تناول البحث آثار جائحة كورونا على الاقتصاد على سوق النفط الخام، وأسواق الأوراق المالية، وأسواق السلع الدولية، واتجاهات التضخم. وهدف البحث إلى بيان توقعات واتجاهات نمو أفاق الاقتصاد العالمي واستخلاص الدروس المستفادة لما بعد الجائحة من وباء كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي.

وتم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي في البحث للخروج بمقترحات تساهم في نمو الاقتصاد العالمي.

وتوصل البحث إلى أن جائحة كورونا (كوفيد-19) وجَّهت ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي. وتقدم البحث في نهايته مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الأسواق المالية، جائحة كورونا، الاقتصاد العالمي .

(1) طالب بمرحلة الدكتوراة في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

Doctor a Student at Istanbul Sabahattin Zaim University, elbbashir2022@gmail.com

Arařtırma Makalesi/Research Article, Geliř Tarihi/Received:13/03/2022–Kabul Tarihi/Accepted: 07/04/2022

المقدمة

منذ ظهور فيروس كورونا Covid-19 (أواخر عام 2019 وبداية عام 2020) بمنطقة ووهان الصينية، والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف سرعان ما انتشر هذا الفيروس في مختلف دول العالم، أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها أي دولة سواء الدول المتقدمة أو النامية، وبحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول، أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، فقد سبب اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، مست مختلف القطاعات وأدت إلى انهيار البورصات العالمية، وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم، متوقعة بذلك أن تكون الآثار مؤثرة لعقود قادمة.

إذ إنه ليس أول صدمة إمداد يشهدها العالم، فهناك الصدمات النفطية في السبعينيات، وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان عام 2011... وغيرها، ولكن كل هذه الصدمات والأزمات كان لها نطاق جغرافي محدد، دون توسع مادي، وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت، إلا أن فيروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات، وكذلك ليس هناك إطاراً زمنياً واضحاً من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء كغيرها من الأزمات التي شهدها العالم. من جراء هذه الأزمة خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9 % إلى 1.5 %، وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعاً في النمو من 2.9 % في 2019 إلى 3.3 % في 2020، وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاوت منها اتفاقية التجارة بين الصين والولايات المتحدة، إلى أن جاء تفشي الفيروس وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، ما وجب على الدول وضع سياسات جوهرية توجه لمساعدة الاقتصاديات على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال وغيرهم. وفي ضوء ذلك نطرح التساؤل التالي: ما واقع الاقتصاد العالمي على أثر ظهور فيروس كورونا Covid-19؟

المبحث الأول: الاقتصاد العالمي والأزمات المالية

تترجم هشاشة النظام الاقتصادي العالمي بالعديد من التقلبات والاختلالات والأزمات، تارة تدل على خلل في الفكر الاقتصادي، وعدم التقيد به تارة أخرى، وقد تكون سبباً في تقادم الأوضاع في حاله طارئة كالأوبئة مثلاً، حيث تعتبر الأزمة الاقتصادية حالة من انخفاض أداء الجهاز الاقتصادي، والتي قد تشمل قطاعاً محدداً في معينة وبشكل ظرفي كما قد تتوسع إلى نطاق عالمي في جميع القطاعات ولمدة زمنية طويلة، يمكن أن تتجسد هذه الأزمة في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي مقارنة مع التوقعات أو مع الاحتياجات، أو تتجسد في ركود اقتصادي عام يؤثر مباشرة على مستوى العمالة وقيم رأس المال، بالإضافة إلى إفلاس المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة، وقد تسببت جائحة كورونا بأزمات مالية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فالأزمة المالية هي حالة من عدم قدرة عرض النقود على تغطية الطلب عليها، مما يؤدي إلى جفاف السيولة بسبب السحوبات الكبيرة من البنوك، مما يضطر هذه الأخيرة إلى عرض استثمارات مالية للبيع من أجل تعويض العجز ومنع الانهيار، ولا بد من أن يرافق انهيار البنوك حالة من الانكماش، نظراً لفقدان الاستثمار الحقيقي لموارده الأساسية، فحالات عجز عرض النقود، غالباً ما يفاقمها هلع المضاربين وسعيهم إلى التخلص من الأصول المالية الخطرة مقابل أصول أكثر سيولة أو أكثر أمان مما يعمق خطر جفاف السيولة⁽²⁾.

ويمكن أن تعرف الأزمة المالية أيضاً على أنها أي حالة يرافقها أو ينتج عنها انهيار فجائي للقيم الاسمية للأصول المالية، قد يتزامن أو ينتج عنه حالة من الذعر البنكي والكساد الاقتصادي كل صدمات الأسواق المالية على غرار انفجار فقاعات المضاربة، وعدم القدرة على سداد الديون، بالإضافة إلى التقلبات الحادة لقيم العملات، يمكن اعتبارها أزمة مالية⁽³⁾.

ومن أجل تفصيل أعمق لهذه الظواهر لا بد من إلقاء نظرة على الأزمات السابقة من أجل ربط الحالة القطرية للأزمة الراهنة مع مظاهر الأزمات المالية وتحولها إلى أزمات اقتصادية.

• أزمة 1933-1929 (حيثياتها):

(2) Friedman, M. (2005). The optimum quantity of money. Transaction Publishers.

(3) Friedman, M., & Schwartz, A. (1971). originally published in 1963, A Monetary History of the United States. New Jersey: Princeton, P309.

على إثر فقاعة مضاربة ظهرت في بداية 1920 وتزايد حجمها بعد إدراج نظام يسمح بامتلاك أسهم عن طريق الاقتراض أو ما يسمى بـ (Call loan) والذي تبنته بورصة ولت ستريت سنة 1926 كان على المستثمرين تغطية 10 % من قيمة الورقة المالية من أجل امتلاكها ويتكفل البنك بتغطية الباقي، وهذا ما جعل سلامة النظام مرهونة بالفرق بين توقعات ارتفاع قيمة الأسهم وقيمة تكلفة الاقتراض، ونظرا للظروف النفسية للمستثمرين وتوقعاتهم التي لا تخلوا من عدم التأكد (24 أكتوبر 1929)، قام عدد كبير من المضاربيين بعمليات بيع كبيرة للأصول المالية نظرا لاحتمال انخفاض أسعارها، وبما أن هذا الاحتمال وارد بالنسبة لجميع المضاربيين فإن السوق لم تجد من يرغب في الشراء، هذا ما جعل الأسعار تهوي بشكل رهيب ورغم تدخل كبار المستثمرين عن طريق الشراء من أجل إنعاش السوق إلا أن هذه الخطوة كانت بمثابة صب الزيت على النار، إذ إن في الخميس الأسود 29 أكتوبر كانت الصدمة الثانية التي كانت أكثر عنفا من سابقتها، مما أدى إلى العزوف عن الشراء من جهة وعزوف البنوك عن الإقراض من جهة أخرى من أجل حماية سيولتها، وبفعل الفزع في أوساط المدخرين الذين ساروا إلى سحب مدخراتهم كان لا بد للبنوك من التحفظ في منح القروض (إلى حد التجفاف)، مما أدى إلى عرقلة الاستثمار الحقيقي، وهكذا تحولت الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي بعد إفلاس الكثير من البنوك وما ترتب عن ذلك من آثار سلبية على الإنتاج والعمالة والاستهلاك (4).

• أزمة الرهونات العقارية:

هي أزمة مالية تميزت بأزمة سيولة، أزمة ائتمان وأزمة عدم القدرة على التسديد وبالتالي حالة من الجفاف النقدي والمالي معا، فبعد الطفرة التي عرفها الاقتصاد الأمريكي وتحقيقه لفوائض مالية عالية خاصة بفقرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كان لا بد للمؤسسات المالية والمصارف من توسيع حقل الإقراض المالي، خاصة في قطاع العقار، وبفعل الخطاب السياسي الذي دار على مدى عهدين والذي كان يقضي بأن كل مواطن أمريكي لديه الحق في امتلاك مسكن وفي أن يعيش الحلم الأمريكي، لاقى الإقراض في المجال العقاري رواجاً ليس له مثيل، فأقبل الأمريكيون على امتلاك عقارات عن طريق الاستدانة من أجل السكن ولأغراض الاستثمار والمضاربة، حيث أصبحت البنوك تمنح قروضا عقارية دون الالتزام بقواعد السلامة والقدرة على التسديد وبفوائد ديناميكية تتحكم بها المصارف وفي أغلب الأحيان تكون الفوائد عالية جدا وفي المقابل ونظرا للمخاطر التي تحف العملية، لجأت هذه البنوك إلى رهن هذه العقارات لصالحها كضمان بغرض تغطية الخطر ولهذا سميت بالرهونات الضعيفة (Subprime) اعتمادا على فرضية كون قيمة العقار إن لم تكن متزايدة ففي أسوأ الأحوال هي حتما ثابتة، وهو أقل ضررا من المحتمل أن تتكبد عملية الائتمان، هذه العملية كانت ذات مردودية عالية بالنسبة للمقرضين بحكم ارتفاع العمولات وأسعار الفائدة وكذلك بحكم توظيف ودائع زبانتها وعلى الرغم من الخطورة الكامنة إلا أن البنوك الأمريكية لم تكتف بذلك، بل لجأت إلى توريق هذه الرهونات في شكل محافظ مالية يتم تداولها في الأسواق المالية ويتم تأمينها لدى شركات التأمين بغرض تغطية الخطر، وهذا ما جعل الإقبال على تداول هذه الأوراق المالية منقطع النظير نظرا لارتفاع المردودية، تغطية الخطر، وكذلك فرضية ثبات أو ارتفاع أسعار العقار مما يخدم تكهناتهم، وقد تم تداول هذه الأوراق في مختلف الأسواق العالمية (5).

لكن الفرضية الأساسية للعملية والتي بنيت عليها كل التوقعات لم تكن بتلك الصلابة لأنه بفعل عدم القدرة على تسديد القروض الأولية واسترجاع العقارات من طرف البنوك وعرضها للبيع، انهار سوق العقارات فجأة وبالتالي القيمة المبدئية للدين، فالأوراق المالية المستندة والمشتقة من القروض غير قابلة للسداد أصبحت ذات قيمة مهملة تكاد تكون معدومة، وهذه هي بداية شعلة الفتيل بحيث إن جل المؤسسات المالية حققت خسائر كبيرة وأفلس الكثير من البنوك ومؤسسات التأمين، وهذا ما أثر بالضرورة على حلقة الاستثمار، الاستهلاك والإنتاج وبالتالي معدلات النمو البطالة

Kindleberger, C., & Aliber, R. (2011). Manias, panics and crashes: a history of financial crises. Palgrave (4) Macmillan, P206.

Artus, P., France. Conseil d'analyse économique, Betbèze, J.-P., & de Boissieu, C. (2008). La crise des subprimes. (5) (L. D. française, Éd.)

حول العالم، رغم تدخل الاحتياط الفيدرالي ومعظم البنوك المركزية حول العالم، لكن انعكاسات تلك الأزمة دامت حتى نهاية 2010 (6).

• أزمة Covid-19

في الواقع فإن الأزمة الراهنة وعلى خلاف سابقتها هي أزمة مستوردة من القطاع الصحي، ظهرت تجلياتها نظر لتدابير الحجر والعزل وكذا الأعباء المالية المترتبة عنها بالنسبة للحكومات والموجهة للرعاية الصحية، لكن مثل هذه الحالات كانت مرتقبة بالنظر إلى الأوبئة السابقة 1 N 1 و H 5 N 1 إنفلونزا الخنازير وسابقتها إنفلونزا الطيور وما ترتب عنهما من آثار اقتصادية رغم عدم ارتقائها إلى درجة الجائحة، وذلك بعد تعليق جزئي للرحلات الجوية من أجل عزل الوباء، كما قد تبعت هاتين الأزميتين عدة دراسات تحاول نمذجة وتوقع الآثار الاقتصادية المدمرة في حالة وباء آخر أكثر عدوانية، حيث أكدت أن احتمال الضرر سيكون مرتفعا عند العائلات والمؤسسات وسوق العمل والأسواق المالية بالإضافة إلى الحكومات، لهذا وجب اتخاذ احتياطات من جانب السلطات الصحية في العالم من أجل التحضير للاحتواء المبكر للأوبئة المحتملة بما في مراجعة سياسات الرعاية الصحية في العالم (7).

من الجانب الاقتصادي وفي البداية، انخفاض الطلب على الطاقة ب 10 ملايين برميل يوميا وتعليق الرحلات الجوية الذي خلف أضرار تفوق 113 مليار دولار أمريكي، مما أدى أيضا إلى تضرر قطاعات السياحة والفندقة بما يقارب 62 مليار دولار أمريكي، كما أن انخفاض الطلب الصيني على المواد الأولية خاصة الفولاذ بما أنها تستورد 50 % من الإنتاج العالمي، كلف كل من روسيا وتركيا وكوريا الجنوبية أضرارا جسيمة بصفتها المورد الأساسي لهذه المادة، لكن الأضرار لن تتوقف عند هذا الحد بل تفاقمت ولا تزال في تفاقم مستمر إلى يومنا هذا (8). وهذا ما يشير إلى الميزة الأساسية لهذه الأزمة وهي كونها ظهرت في القطاع الحقيقي جراء محاولات احتواء الوباء، على عكس الأزمات السابقة، ويمكن وصف حيويتها كالتالي:

- صدمات التجارة والإمداد

دون أدنى شك ومع تفاقم العدوى حول العالم فإن تجميد التجارة لم يكن على المستوى الدولي فقط بل على المستوى المحلي كذلك، كما أن إجراءات الحجر أدت إلى تجميد الكثير من النشاطات الصناعية إضافة إلى نشاطات أخرى كالتعليم مثلا وهذا ما كان له تأثير مزدوج، زيادة نسبة البطالة من جهة وانخفاض الاستهلاك نظرا لانخفاض مداخيل العائلات، ومن جهة أخرى تأثر الإنتاج وبالتالي حالات ندرة مصحوبة بارتفاع الأسعار (9).

- الصدمة الصحية

المعاناة الأولى لهذه الجائحة هي الأعباء المالية اللازمة لاحتواء الوباء والتي تتكبدها الحكومات، وفي هذا الصدد اكتشف العالم تقاعس الحكومات في تأمين الرعاية الصحية المناسبة للشعوب والعجز الكبير في الإمكانيات المادية والهيكلية عند أغلب دول العالم لا سيما الناشئة منها (10).

- سلسلة صدمات التجارة الدولية ومشاكل التمويل

منذ بداية الأزمة وبما أن الصين كانت مركز الوباء، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصين في النظام الاقتصادي العالمي كدولة صناعية كبرى حيث تشغل نسبة 12.4 % من المبادلات الدولية ونظرا لعولمة الاقتصاد العالمي

(6) بن محمد أبو معاذ طارق بن عوض الله. (2011) البيوع والمعاملات المالية. دار ابن عفان، دار بن القيم.

(7) خلود العميان. (2020). عصر الكورونا ولادة نظام عالمي جديد. الإمارات العربية المتحدة: Forbes Middle East.

(8) بن محمد أبو معاذ طارق بن عوض الله، 2011، مرجع سابق.

(9) الهرش، نافذ فايز أحمد. (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: جامعة زيي عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 3، ع 1، 3-14. مسترجع من

<http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1203424>

(10) خلود العميان، مرجع سابق.

فكان حتمياً أن تنتقل عدوى الانكماش إلى عملاء الصين ومورديها، ثم شيئاً فشيئاً أصبحت معظم الدول الكبرى مركزاً لتفشي الأزمة مثل ما حدث مع الصين في البداية (على غرار اليابان وكوريا الجنوبية، أيضاً وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) (11).

- الصدمة الفورية للطلب الكلي

تولد عن إجراءات الحجر والعزل جانبان لتصرف المستهلكين والمنتجين، الجانب الأول هو الجانب القصري وهو كون المنتجين والمستهلكين حرموا من عملية الطلب سواء جازء غلق المؤسسات المنتجة أو جازء فقدان قدراتهم الشرائية نظراً لتعليق ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وهذا ما جعل جزءاً كبيراً من الطلب يختفي فجأة، الجانب الثاني هو الجانب النفسي الذي يجعل المستهلكين يسعون إلى الاستهلاك الواسع فجأة نظراً للهلج الذي أصابهم وهذا ما تمخض عنه مشاكل تموينية خاصة في المواد الغذائية و مواد التنظيف والوقاية، ونفس العامل النفسي أدى بالأفراد ذوي القدرات العالية (خاصة المنتجين)، إلى العزوف عن الطلب نظراً لعدم تأكدهم من مستقبل الأوضاع الاقتصادية، هذين الجانبين من التصرف من شأنهما التسبب في اختفاء الطلب والندرة في نفس الوقت وبشكل فجائي، مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمار وكبح سرعة تداول النقود، فهذه الصدمة حدثت بنفس الوتيرة في أغلب دول العالم وفي أغلب القطاعات، وبما أن اقتصادات أغلب الدول مرتبطة بشكل كبير فإن التكهّن بحجم الخسائر يبدو صعباً للغاية خاصة وأن نهاية الأزمة الصحية مبهمة إلى حد الساعة لأن هذه التصرفات ستدوم إلى غاية نهاية العدوى الوبائية، على الأرجح (12).

- صدمة الطاقة

القطاع الاستراتيجي لم يسلم من آثار التصرفات القطرية والمضاربة، جازء تعليق الرحلات الجوية وانهيار أسعار النفط إلى مستويات قياسية، فما هي مظاهر عدم التأكد تتجسد في الأسواق الأمريكية للعقود الآجلة وانهيار أسعار العقود إلى مستويات خطيرة بفعل الرغبة في التخلص من هذه الأصول عوض تحمل نفقات تخزينها أو تحمل الخسائر المرجحة حسب توقعات المستثمرين والمضاربين، لا شك في أن الدول التي تعتمد على الربح النفطي هي الدول الأكثر تضرراً وكذلك الحكومات التي سوف تسجل عجزاً على مستويين، أولاً عجز عن تحمل الأعباء المالية المترتبة عن العناية الصحية نظراً لاعتمادها على سعر مرجعي للبرميل في ميزانياتها، ثانياً عجز عن إيجاد الحلول لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي لنفس الأسباب (13).

كما أنه من الواضح أن هذه الأزمة تتميز عن سابقتها بكونها نشأت في السوق الحقيقي ثم انتقلت إلى السوق المالي والنقدي وبدورها الأزمة المالية سوف يكون لها تأثير أو صدمة ثانية على السوق الحقيقي فيما يشبه رجوع الصدى أو التغذية العكسية (14).

➤ نقاط ضعف الاقتصاد العالمي

1- عدم التناظر

قابلية حدوث الأزمات والسبب الجذري لأزمة 2008 وسبب العمق الاقتصادي للنكسة الصحية الراهنة، هو تهميش القطاع الحقيقي على حساب القطاع المالي عوض ضبط وترشيد الاستثمار والتداول في الأصول المالية بحيث أصبح القطاع الحقيقي ذا مردودية ضعيفة مقارنة مع غريمه، وأيضاً كون الاقتصاد الأمريكي المهيمن على العالم يعتبر بيئة حاضنة للأزمات بفعل تطوره في الأربعين سنة الأخيرة ليصبح اقتصاد مالي وخدماتي يجني الربح المالي عبر

(11) الهرش 2020، مرجع سابق.

(12) لعمرى، خديجة، بوخاتم، طلحة، ونور الدين هوارى. (2021). أثر جائحة "كوفيد-19" على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي: دراسة تحليلية. مجلة دفاتر اقتصادية: جامعة عاشور زي الجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج 12، ع 2، 101-113. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1203079>

(13) أحمد، غبولي، والظاهر، توابتية. (2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 2020. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عداً، 129-145. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199675>

(14) لعمرى، خديجة، مرجع سابق.

المضاربة المالية والعقارية في حين تعتمد الشركات الأمريكية الكبرى على الاستثمار الحقيقي في دول أخرى مستفيدة من الامتيازات الضريبية وانخفاض تكلفة اليد العاملة⁽¹⁵⁾.

2- العولمة

يرجع إلى سوء فهم العولمة الاقتصادية، فعدم توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول وتحرك الأصول المالية والسلع بحرية بينها هو عامل الخطر الأساسي، ذلك لأن تباين الاقتصادات من حيث البنية والنظام والمقدرة على خلق الفرص واستغلال الموارد مع اعتبار أن الاقتصاد العالمي هو جهاز واحد موحد هو تناقض في حد ذاته⁽¹⁶⁾.

3- الاحتيال وغياب الضابط الأخلاقي

يعتمد على فرضية أن غياب الضابط الأخلاقي في الممارسات الاقتصادية له تأثير كبير في تفاقم خلق وتداول الأصول المالية رغم تحذير الخبراء من ذلك، ناهيك عن الترويج للاستهلاك الجامح وهندسة رغبات المستهلكين، مثلما يرى الاقتصاديون الحائزون على نوبل في كتابهما "أسواق الحمقى، اقتصاد الكذب والتلاعب" والذي صدر على أنقاض الأزمة، خلاصة لذلك وجمعا لمواصفات الأزمات فإن اختلالات التوازن والأزمات الاقتصادية والمالية سببها الأساسي هو التداول الجامح للأصول المالية عالية الخطر ومنخفضة السيولة في نظام يغلب فيه عدم التوازن بين القطاعين⁽¹⁷⁾.

4- ردة فعل القطاع المالي

في عالم مثالي، وبعد التصريح الرسمي بالقضاء النهائي على الجائحة، يعود الجهاز الاقتصادي للعمل من جديد، يستأنف الإنتاج والاستثمار ويعود مستوى التشغيل إلى مستواه الطبيعي وتنطلق عمليات التوزيع والتمويل وتحرر حركة الأفراد ورؤوس الأموال. لكن لا يجب إهمال تأثير عملية الحجر التي قد تتعدى الثلاثة أشهر، على كبح النشاط بصفة عامة وأثار هذا الكبح على معدلات النمو لأن العودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية لن يقضي على آثار الصدمات بشكل فوري بل سوف تكون العودة إلى المستويات الطبيعية بطيئة، إذ من المتوقع أن تخفض معدلات النمو بنسبة % 6.5 إلى 10 % مقارنة مع السنة الماضية، كما أن أغلبية الاقتصاديين يجمعون على أن عودة معدلات النمو إلى مستوياتها الطبيعية لن يسترجع بسهولة نظرا للأضرار الوخيمة المنتظرة، تماما مثلما حدث مع أزمة الرهونات العقارية التي ما زالت آثارها ظاهرة على الاقتصاد العالمي رغم مرور 12 سنة⁽¹⁸⁾.

وهذا ما يبين أنه حتى ولو كنا نعيش في ذلك العالم المثالي فإن استرجاع الصحة الاقتصادية ليس بتلك السهولة. على الرغم من كل ذلك، يجب الإقرار أن العالم اليوم ليس ذلك العالم المثالي، نظرا لصفات الترابط والتكامل بين القطاعات والدول، هذه الصدمة الفجائية أدت إلى سلسلة من الاختلالات، سلسلة من التصرفات التي قد تكون رشيدة على المستوى الفردي لكنها كارثية على المستوى الجماعي، وأن هذه التصرفات التي يدفعها الهلع وعدم التأكد، خاصة في الأسواق المالية ورغبة المضاربين في التخلص من الأصول عالية الخطر حسب تقديراتهم والخطرة فعلا من أجل البحث عن ملاذ آمن كالذهب، تؤدي إلى انهيار القيم السوقية للشركات المسعرة وإفلاسها، وككل أزمة تؤدي مساعي المضاربين في الأسواق المالية المعولمة إلى الإخلال بالتوازنات الاقتصادية بعد التأثير السلبي الذي تحدثه عملياتهم على الاستثمار والإنتاج ومستوى التشغيل ولن تسترجع هذه الشركات صحتها إلا بتدخل عاقل من طرف الحكومات⁽¹⁹⁾.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام

(15) لحواس، زوارق. (2020). بواكير تداعيات الجائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي: وقائع وتوقعات. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عدا خاصا، 55-72. مسترجع من

<http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199752>

(16) لوتار، سيف عبد الرزاق محمد. (2020). الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 10 في ظل أزمة فيروس كورونا: دراسة تحليلية. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد: جامعة زيي عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 2، ع 2، 21-33.

مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/107264>

(17) أحمد 2020، مرجع سابق.

(18) لحواس، زوارق. (2020). مرجع سابق.

(19) محمد، محمد ذنون. (2021). دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة Covid-19. تنمية الرافدين: جامعة الموصل- كلية الإدارة والاقتصاد، مج 40، ع 362-132، 344. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/>

• تأثير الجائحة على الاقتصاد (الأمريكي- الصيني- العربي)

1- الاقتصاد الأمريكي

يشكل الاقتصاد الأمريكي 25 % من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي بلغ عام 2018 (20.4) ترليون دولار أمريكي، وبعد الأكثر ضرراً فقد بلغ عدد المصابين أكثر من 70 مليون إصابة والوفيات تخطت الـ 900 ألف، الأمر الذي سبب إرباكا للإدارة الأمريكية، وقد أشارت الدراسات أن التكلفة للمال المهدر في أمريكا فقد وصل إلى 1.7 ترليون دولار عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا، والمال المهدر هنا يعود إلى الإجراءات الاحترازية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، مثل تعليق الدروس، وإلغاء تنظيم الكثير من الفعاليات، والتباعد الاجتماعي، وتأثير ذلك بشكل كبير على مجموعة كاملة من الصناعات في الولايات المتحدة، وعندما تولى أوباما منصبه بلغت الديون عشرة تريليونات دولار، ووصلت إلى عشرين تريليونا دولار عندما وصل دونالد ترامب إلى الرئاسة، بينما تبلغ نسبة الدين العام في الوقت الراهن 23 تريليونا دولار، لتشكل بذلك نسبة 107 % إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من 5 % في الربع الأول إلى 37 % في النصف الثاني ووصول معدل البطالة إلى 20 % في شهر مايو 2020 وانخفاضه إلى 10 % في نهاية هذا العام (20).

2- الاقتصاد الصيني

تشكل الصين 17 % من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي بلغ 14.1 ترليون دولارا أمريكيا في 2018 وعلى الرغم من أنها مهد تفشي الوباء وتحديدًا في ووهان الصينية التي أضرت بالاقتصاد الصيني ومنه إلى الاقتصاد العالمي إلا أنها استطاعت كبح جماح الجائحة نسبيا وهي أكبر مصدر للبضائع حول العالم، وتعتبر مصنع العالم، إذ تمده بثلاث احتياجاته من المنتجات الصناعية (33 %)، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، وتشكل مصدرا كبيرا للطلب على السياحة العالمية، لذلك عندما يصاب الاقتصاد الصيني بالشلل فلا بد من أن يتأثر العالم، وبقاء العمال في بيوتهم وإغلاق المصانع أدى إلى هبوط المؤشر الصناعي لأدنى مستوى في تاريخه، لقد كان قطاع الصناعة الصيني الأكثر تضررا في بداية الأزمة إذ انخفض نشاطه لأرقام قياسية حيث تراجع الركاب في قطاع النقل بنسبة 88 % في بكين، ونسبة 76 % في شانغهاي، ونسبة 75 % في جوانجزهو، كل ذلك من شأنه العمل على عرقلة الإمداد من الصين للعالم، سواء بمنتجات نهائية أو وسيطة داخلية في إنتاج منتجات أخرى حول العالم. ولو طال أمد هذه الأزمة فسيهم ذلك في ارتفاع تكاليف الإمداد والإنتاج العالمي، وسيهم بالتالي في تباطؤ الاقتصاد العالمي (21).

3- اقتصاد الدول العربية:

في عام 2019 بلغت صادرات المنطقة العربية نحو ترليون دولار 5 % من صادرات العالم، وبلغت وارداتها 828 مليار دولار 4 % من الواردات العالمية، وبسبب الجائحة انخفض مجموع صادرات المنطقة العربية إلى 88 مليار دولار، وقد كانت الصناعات المعدنية والكيماوية في طليعة القطاعات الأكثر خسائر وقد سجلت 71 % من الانخفاض الإجمالي في صادراتها، كما انخفض مجموع واردات المنطقة العربية بمقدار 111 مليار، فقد وصلت قيمة انخفاض الواردات غير نفطية إلى 89 مليار دولار، 81 % منها تعود للواردات خارج المنطقة، وحدث انخفاض في نمو العالمي إلى خسائر في الواردات لا تقل عن 35 مليار دولار، كما سجلت المنتجات الميكانيكية والكهربائية وغيرها من منتجات الصناعات التحويلية 51 % انخفاضا من الواردات (22).

• آثار جائحة كورونا على أسواق النفط الخام

هي أكبر مستورد في العالم للنفط، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد أضعف الطلب على النفط الذي تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض إلى أدنى مستويات قياسية، وانخفض في خضم الأزمة إلى مستويات قياسية حيث وصل

(20) أوكيا، حميدة، وخوميجة، فتيحة. (2021). تداعيات جائحة كورونا على السوق النفطية العالمية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. جامعة عمار تليجي الأغواط كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 12، ع 2، 16-15. مسترجع من

<http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1180574>

(21) فعيد، لطيفة. (2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد: جامعة زيي عاشور بالجلفة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 2، ع 138، 2-150. مسترجع من

<http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1072645>

(22) أوكيدل حميدة، مرجع سابق.

الخام الأمريكي إلى دون الصفر (- 37 دولارا) أسوأ أداء تاريخيا وهو يعني أن بائع العقد مستعد لدفع 37 دولارا للمشتري يقبل على شراء العقد، انخفض إلى 21 أمريكا لعدة أسباب أبرزها: تخمة العرض ونقص الطلب نتيجة تراجع الطلب المحروقات وتراجع عجلة العالمي وتوقف الصناعات والاقتصاديات نتيجة الجائحة وتراجعت أسعار النفط مثل برنت غرب تكساس والخام الخفيف وتخلي السماسرة عقود النفط الأجلة ذات كلف تخزينية عالية هناك رسوم احتفاظ دفعتهما ما لديهم للتخلص من أعباء وكلف الاحتفاظ إضافة لتخزين من الدول القدرة من 55% في منتصف إلى 70% في منتصف أبريل ويتوقع خبراء أن تزداد مخزونات النفط إلى 85% في الأسابيع القادمة مما يزيد الضغط على النفط، وحسب منظمة أوبك فإن القدرة التخزينية ارتفعت من 80 مليون برميل في يناير 2020 إلى 120 مليون برميل في إبريل 2020⁽²³⁾. وتبلغ طاقة التكرير العالمية اليومية 99.8 مليون برميل يوميا، وتوقفت الدول عن إنتاج 14 مليون برميل حتى 3 أبريل 2020 منها 8 ملايين برميل كانقطاع مباشر بسبب جائحة كورونا ومن المتوقع أن ينخفض التكرير اليومي إلى 16 مليون برميل في أبريل ومايو، كما أن الحرب الاقتصادية بين دول أوبك على حصص الإنتاج وعدم اتفاقها على حدود سعرية كلها عوامل دفعت إلى تهاوي الأسعار.

• آثار جائحة كورونا على أسواق الأسهم العالمية

تؤثر الأزمات المالية على جانب العرض في الاقتصاد، فبعد الانتعاش وتوقعات النمو المتفائل الذي شهدته إلا أنه تحول بعد انتشار هذا الفيروس، الذي يمكن أن يمتد إلى مشاكل السيولة ورأس المال ليشمل الاقتصاد الحقيقي ويمس ذلك على نطاق غير مسبوق، كما لو أن المخاطر المزدوجة لصدمات السيولة المالية والحقيقية لم تكن كافية، ونتيجة لارتباطها يمكن أن تزيد من المخاطر، كما سجلت أسواق المال في عدة دول خسائر كبرى جاءت عقب انهيار أسعار النفط، تراجعت بنسبة، مما شكل ضربة موجعة لاقتصادات الخليج التي تعتمد على الخام كمصدر رئيسي لإيراداتها⁽²⁴⁾. ونتيجة الترابط بين جميع القطاعات وعلاقتها بالقرارات السياسية فقد أثر تعطل الحركة والتنقل من خلال الحجر الصحي المفروض على مئات الملايين من الناس على الأعمال المدى القريب وعواقب أقل توقعا على المدى الطويل، فالانخفاض الملحوظ في الاستهلاك الصيني، والضغط على الشركات متعددة الجنسيات في العديد من القطاعات بما في ذلك الطيران والتعليم في الخارج والبنية التحتية والسياحة والترفيه والضيافة والإلكترونيات والسلع الاستهلاكية والكمالية، فقد أصبح الاقتصاد الصيني يفتقر إلى العمالة وقطع الغيار، مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد في الوقت المناسب وإثارة تحذيرات المبيعات عبر التكنولوجيا والسيارات والسلع الاستهلاكية والأدوية وغيرها من الصناعات، وانخفضت أسعار السلع الأساسية نتيجة لانخفاض استهلاك الصين من المواد الخام، كما يفكر المنتجون في خفض الإنتاج⁽²⁵⁾. واصلت أسواق المال العالمية والإقليمية انخفاضاتها، بتراجعات هي الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، ففي دول مجلس التعاون كان التراجع في أسواق المال هو الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية بما يزيد على 24 بالمئة، ويوصف المشهد بالارتباك والانهيارات المدفوعة بقلق من الدخول في انكماش اقتصادي عميق، إذ فقدت البورصة الأميركية ما يزيد على 11 تريليونا دولار من قيمتها السوقية منذ نقشي كورونا، وعلى سبيل المثال تراجعت مؤشرات نيكني الياباني وللدوجونز الصناعي الأمريكي والفوتسي البريطاني حتى نهاية شهر أبريل، كما وقد تؤدي أزمة 19-Covid عبر مرور الوقت نتيجة التباعد الاجتماعي إلى تعطيل تكوين رأس المال، مما يؤدي إلى تباطؤ خلق فرص العمل على نمو الدخل، وضعف نمو الإنتاجية، وظهور عدة حالات من الإفلاس مما يجعل من الصعب على النظام المالي إدارته، ما ينجر عنه بالفعل موت الاقتصاد الحقيقي للاندثار، كما أن حظر التجوال وتقييد حركة المواطنين والسفر سيقلل من حجم

(23) قعيد لطيفة، مرجع سابق.

(24) بن ذهبية، محمد. (2020). جائحة كوفيد 19 وأثرها على سوق العمل في العالم. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عددا خاصا، 18-26. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199928>

(25) ساسكايند، دانييل، رابيلو، سيرجيو، بارو، شاران، ماننيكا، جيمس، وسالدانا، جين. (2020). كيف سيصبح العالم مختلفاً بعد كوفيد-19؟ ستة من كبار المفكرين يدلون بدلوهم بشأن طريقة الجائحة في تغيير العالم. التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، مج 57، ع 26، 29-26. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1059385>

الطلب على السوق بنسبة ما، وذلك على مستوى المستهلكين؛ أما على مستوى المستثمرين، فستسود حالة من الحذر والترقب، التي ستمنعهم من ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة (26).

• آثار جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن انتشار فيروس كورونا Covid-19 سيؤثر سلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فمع سيناريوهات انتشار الوباء التي تتراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار على مدار العام، فإن الضغط الذي تشهده على الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض مقارنة بالتوقعات السابقة التي تتوقع نمواً هامشياً في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2020-2021) في المتوسط حسب توقعات الأمم المتحدة، وقد شهدت أهم 5000 شركة متعددة الجنسيات التي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حسب تقديرات الأرباح 2020 تنازلاً بنسبة 9%، ومن بين الصناعات الأكثر تضرراً هي صناعة السيارات (- 44%) وشركات الطيران (- 42%) وصناعات الطاقة والمواد الأساسية (- 13%) (27).

• آثار جائحة كورونا على أسواق السلع الدولية

تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية طبعاً لمدى درجة ارتباطها بالجائحة فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة بالأغذية والصناعات الطبية والأدوية والمعقمات، فيما تراجع الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطيران كالألومنيوم والنحاس والمطاط والبلاتين لقطع غيار السيارات وبالتالي تراجعت أسعارها (البنك الدولي، يونيو 2020)، فيما ارتفعت أسعار الذهب نتيجة حالة الهلع في الأسواق وحالة عدم التأكد التي دفعت الناس لمزيد من شراء الأصول الذهبية مع تفشي فيروس كورونا والإقبال على المخاطرة حيث وصل سعر الذهب في منتصف نيسان 2020 لأعلى مستوياته في 7 سنوات بسبب مخاوف تبعات فيروس كورونا المدمرة على الاقتصاد العالمي (28).

• آثار جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي:

وفقاً لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة فإن الاحتواء الصارم والمستمر، سيؤدي إلى انخفاضات كبيرة على المدى القصير في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصاديات الكبرى، فعندما تعطس هذه الاقتصاديات، ستصاب بقية دول العالم بالبرد، وتتمثل هذه الاقتصاديات في الصين وكوريا، اليابان، ألمانيا، الولايات الأمريكية المتحدة فهي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى سلسلة التوريد في جميع الدول تقريباً (29). تسببت جائحة كورونا في توقف قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي، وهو وضع يتزايد بشكل كبير كل يوم في العالم، وخاصة في منطقة "اليورو، والولايات المتحدة"، وسجلت العديد من الدراسات الاستقصائية لقادة الأعمال انخفاضاً قاسياً في الأعمال، مقارنة بالسنة الماضية، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة مع تأكيد آثار سلبية للناتج المحلي الإجمالي، وكان رد فعل البنوك المركزية سريعاً وقويًا؛ مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي الذي أطلق برنامج شراء الطوارئ لانتهاء المشتريات. كما وافقت الإدارة الأمريكية والكونجرس على 10% من حزمة تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، واتخذت العديد من الدول الأوروبية خطوات لدعم الأسر والشركات، ومن المتوقع أن تخفف جميع تدابير السياسة هذه من تأثير الأزمة، وتحد من مخاطر حدوث أزمة صحية مؤقتة تلحق أضراراً دائمة بالاقتصاد، مما يعيق إمكانية التعافي السريع، فمنذ ظهور "وباء كورونا" في الصين والإعلان عنه لم يكن عسيراً التنبؤ بأن تداعياته الاقتصادية ستكون كبيرة جداً ومؤثرة؛ ليس نظر لما تمثله الصين من مكانة اقتصادية عالمية وحسب، بل لما سببته سرعة انتشاره الهائلة التي فاجأت الجميع، مما دفع جميع دول العالم لاتخاذ سلسلة من التدابير والقرارات والإجراءات بهدف تجنب آثار الفيروس قدر المستطاع (30).

(26) بن ذهبية، مرجع سابق.

(27) فعيد 2020، مرجع سابق.

(28) غربي، حمزة (2020). الملاذات الآمنة في زمن الأزمات: الذهب- جائحة كورونا. مجلة المعيار: المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوثنشريسيمي تيسميسيلت، مج 11، ع 146، 2-163. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1170311>

(29) صباغ، رقيقة (2020). جائحة فيروس كورونا المستجد وأثارها على الاقتصاد العالمي. مجلة الحقيقة: جامعة أحمد دراية أدرار، مج 19، ع 156، 4-174. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1137244>

(30) الهرش، 2020، مرجع سابق.

كما وتعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على عوامل منها: انخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين، وسرعة تداول الدعم النقدي ويمكن أن ينتج عن تأثير إغلاق الأعمال التجارية ما يشكل تخفيضات بنسبة 15% إلى 25%، وهذا حسب الاختلاف في تكوين الناتج المحلي لكل دولة، كما يمكن أن تتأثر العديد من البلدان التي تعتبر السياحة فيها مهمة نسبياً بشكل أكبر بسبب فرض القيود المفروضة على السفر، حيث يواجه قطاع السياحة وحده انخفاضاً في الإنتاج يصل إلى 70% (كالإمارات التي ساهم بها قطاع السياحة في الناتج المحلي عام 2019، بنحو 45 مليار دولار)، وحسب ما هو متوقع أن تقع العديد من الاقتصاديات في الركود من مختلف الجوانب، كالقطاعات الزراعية، إنتاج النفط... انخفاض الطلب العالمي على السلع الأساسية، وفيما يخص القطاع الصناعي فلم يكن في منأى عن الدول باعتبار أن وباء كورونا كان متمركزاً في الصين وكانت بجانب اليابان وكوريا أكثر الدول تضرراً، وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة، أثر ذلك على سلاسل التوريد العالمي، مما تسبب في عطل الإمدادات المباشرة الذي سيعيق الإنتاج، كما ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث إن قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثراً ستجد صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة (31).

● آثار جائحة كورونا على التجارة الدولية

لقد تسببت جائحة كورونا بالفعل في حدوث اضطراب عميق للتجارة العالمية، أثرت على كل من العرض والطلب، ومع ذلك فإن تأثير الجائحة هو الأكبر في قطاع الخدمات الدولية، والضحايا الرئيسيين هم: السياحة الدولية، النقل الجوي، نقل الركاب والحاويات، المعاملات المالية العالمية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجائحة ستؤدي إلى انخفاض في استثمارات الأجانب المباشرين العالميين من 5-15% في 2020؛ كما يتأثر الطلب أيضاً لدى المستهلكين حول العالم، كما أدى تقشي الجائحة إلى إعاقة الإنتاج، عرقلة الإمداد، إضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة (32).

● آثار جائحة كورونا على أسعار المواد الأولية:

تواجه أسعار السلع الأولية آثاراً سلبية بالغة، نتيجة للتدهور السريع في الآفاق الاقتصادية العالمية ظل انتشار الجائحة، وتفكك اتفاق أوبك+ (أطرافه منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك)، حيث إنه كان من المتوقع انخفاض أسعار الغذاء بنسبة 1.8% في 2020، ثم ارتفاعها بنسبة 0.4% في (33) 2021.

ولقد ارتبط الانخفاض المفاجئ والكبير مؤخراً في النشاط في جميع أنحاء العالم، بالتدابير الحكومية المختلفة، التي فرضتها الحكومة، لتقييد حركة الأشخاص، وتقليل الاتصال الشخصي، وكان لهذا تأثير عميق على النظرة الاقتصادية. وفي تحديث WEO لشهر يناير، توقع صندوق النقد الدولي أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020، ويتوقع صندوق النقد الدولي الآن انكماشاً بنسبة 3% للعام ككل، ومراجعة نوليه تزيد عن 6%، كما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2020 لجميع الدول الـ 193، التي يصدر تقديرات لها، ويعتقد أن التأثير سيكون أكبر بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، والتي من المتوقع أن تنكمش بنسبة 6.1% في عام 2020، بينما من المتوقع أن تنكمش الاقتصاديات الناشئة والنامية بنسبة 1% هذا العام، حيث يعود الأداء الأفضل للدول الناشئة إلى حد كبير، ويتوقع أن تتوسع اقتصاديات الصين والهند بشكل بطيء هذا العام بنسبة 1.2% و 1.9% على التوالي، وهذا يعكس انخفاضاً في التصنيف بنسبة 4.8%، و 3.9% مقارنة بتوقعات جانفي (34).

(31) صباغ، رقيقة. (2020)، مرجع سابق.

(32) صباغ، رقيقة. (2020)، مرجع سابق.

(33) أوكديل، حميدة، وخوميجه، فتيحة. (2021). تداعيات جائحة كورونا على السوق النفطية العالمية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي: جامعة عمار تليجي الأغواط كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 12، ع 2، 16-1 مسترجع من

<http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1180574>

(34) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، صندوق النقد الدولي على <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/>

2020/04/14/weo-april-2020

• آثار جائحة كورونا على قطاع السياحة:

في العقود الأخيرة أصبحت السياحة واحدة من أكثر القطاعات ديناميكية، والأسرع تطوراً في العالم، وتكمن أهمية القطاع في أنه يعتبر كمحرك لخلق فرص العمل؛ حيث يساهم القطاع بشكل مباشر وغير مباشر في خلق فرص العمل، خاصة للنساء والشباب، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والثقافة والمنتجات المحلية. وكانت آثار جائحة كورونا مدمرة للاقتصاد والوظائف على مستوى العالم، وخاصة قطاع السياحة؛ حيث تضرر بشدة من الإجراءات اللازمة لاحتواء الوباء، والعودة إلى الوضع الطبيعي في القطاع يبدو غير مرجح على المدى القصير، حتى بعد الرفع التدريجي لإجراءات الاحتواء، كما أن الشركات التي سيكون لها القدرة على الاستمرار في مواجهة التحديات المطروحة ربما يكون انتعاشها بطيئاً؛ حيث إن الجهود العالمية لاحتواء الوباء قد تؤدي إلى تقليل عائدات السياحة الدولية من 45-70 %، حيث أوقفت الفنادق، والمطاعم، ومنظمو الرحلات، وشركات الطيران، والسفن السياحية أنشطتها إلى أجل غير مسمى، وفي قطاعي الفنادق والمطاعم تواجه 51 مليون شركة مناخاً اقتصادياً شديداً الصعبة، يلقي بثقله على فرص العمل وينعكس الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي على العاملين في قطاع السياحة، الذي يتميز بكثافة عمالية عالية، من خلال التخفيضات الحادة في وقت العمل وخسارة الوظائف المحتملة، وبحسب البارومتر الذي نشرته منظمة السياحة العالمية، الثلاثاء 28 يوليو تسببت جائحة كورونا في خسائر بقيمة 320 مليار دولار للسياحة العالمية من يناير إلى مايو، وانخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 56 % خلال نفس الفترة.

وفي الفترة من يناير إلى مايو انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 56 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 والذي يمثل 300 مليون وتوقعت منظمة السياحة العالمية مطلع مايو أيار انخفاضاً بنسبة 60 إلى 80 % في عدد السياح الدوليين لعام 2020، مع خسائر تصل ما مجموعه 910 إلى 1200 مليار دولار⁽³⁵⁾.

وتضرر قطاع السياحة بشدة جائحة كورونا؛ حيث تسببت بالفعل خسائر الدخل السنوي للجهات السياحية أوروبا بحسب الأرقام الرسمية، وكان من المتوقع تخسر السياحة 75 % في عام 2020 وفقاً للاتحاد الإقليمي لشركات السفر، حيث اختارت الجهات الشهيرة جنوب إفريقيا تأجيل موعد إعادة افتتاحها أوائل عام 2021، وفيما يلي نذكر بعض الدول التي تأثر قطاعها السياحي خلال الأزمة⁽³⁶⁾:

- تركيا: أظهرت بيانات من معهد الإحصاءات التركي، أن إيرادات السياحة في تركيا تراجعت 40.2 % في الربع الأول من العام 2021 إلى 2.45 مليار دولار، وكانت إيرادات السياحة في تركيا قد هبطت في العام 2020 إلى 12.059 مليار دولار، مما يسلب الضوء على أثر قيود السفر واسعة النطاق المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا، وكشفت البيانات أيضاً أن إيرادات السياحة في الربع الأخيرة من العام الماضي، انخفضت 50.4 % مقارنة بذات الفترة من عام 2019 إلى 3.914 مليار دولار، حيث تعول تركيا على السياحة كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية مما يعرض اعتمادها الكبير على الواردات.

وكشفت بيانات من وزارة السياحة التركية أن عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى البلاد انخفض 61.93 % على أساس سنوي في نوفمبر الماضي، ليلعب 833 ألفاً و 991 زائراً، وقد أظهرت البيانات أن عدد الوافدين الأجانب انخفض في الأحد عشرة شهراً الأولى من عام 2020 بواقع 71.95 % على أساس سنوي إلى 12.03 مليوناً، ونشرت بيانات معهد الإحصاء التركي أن إيرادات السياحة للبلاد في الربع الثالث من العام المنصرم، انخفضت 71.2 % إلى 4.04 مليارات دولار.

- تونس: تأثرت تونس بأزمة جائحة كورونا؛ حيث تتوقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية خسائر بقيمة 6 مليارات دينار، وانخفضت إيرادات السياحة بنسبة 38 % في جوان، واستمرت عائدات السياحة في الانخفاض، وفقاً للبيانات الصادرة من قبل البنك المركزي التونسي (BCT)؛ انخفضت عائدات السياحة بنسبة 43 % اعتباراً من جويلية 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتقدر بمليار دينار حسب أحدث المؤشرات النقدية والمالية للبنك المركزي التونسي.

(35) إهداء باسم داود. (2020). تنفيذ العقود الإلكترونية في ظل فيروس كورونا- دراسة تحليلية في ضوء القانون العراقي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، ع 46، ص 83.
(36) صباغ، رقيقة، 2020، مرجع سابق.

- المغرب: كان من المتوقع أن تصل خسائر قطاع السياحة في المغرب إلى 80 مليار درهم من عائدات النقد الأجنبي، ويخشى بعض المهنيين بحسب وسائل الإعلام المحلية من تعرض الموسم للخطر بالفعل.
- البرازيل: عانى قطاع السياحة في البرازيل من خسائر ضخمة، حوالي 80 % من الخدمات الفندقية، وأغلقت جميع المنتجعات والمعالم السياحية، ويمكن أن يخسر القطاع ما يقارب 6.2 مليارات دولار أمريكي.
- فرنسا: ذكرت توقعات رئيس الاتحاد الإقليمي لشركات السفر، خسارة في رقم الأعمال بنسبة 75 % على مدار عام 2020 بأكمله، وقام TUI المصنف عالميا في السياحة بخفض ثلثي قوته العاملة (583 منصبا) في فرنسا، وفصل جميع وكالات السفر.
- أسبانيا: تعد أسبانيا واحدة من الوجهات السياحية الأكثر شعبية، حيث إن شلل الحياة حرم 371 شركة من الدخل الذي وفر بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي 770 مليون يورو.
- اتجاهات التضخم (تضخم أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي):

من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعا على المدى القريب، بمتوسط 3.9 % في الاقتصادات المتقدمة و 5.9 % في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2022، قبل أن يتراجع في عام 2023، وباقتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الركيزة المستهدفة في المدى المتوسط، وتراجع شدة الجائحة، يتوقع أن ينحسر التضخم المرتفع مع انخفاض الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وتشديد السياسة النقدية، وعودة الطلب المتوازن بعيدا عن الاستهلاك الكثيف للسلع وفي اتجاه الخدمات (37).

ومن المتوقع أيضا أن تعادل الزيادة السريعة في أسعار الوقود أثناء الفترة 2022-2023، مما سيساعد على احتواء التضخم الكلي. وتشير أسواق العقود الآجلة إلى أن أسعار النفط سترتفع بحوالي 12 % وأسعار الغاز الطبيعي بحوالي 58 % عام 2022 (وكلاهما أدنى بكثير من الزيادات المشاهدة في عام 2021) قبل أن تتراجع في عام 2023 مع زيادة انحسار الاختلالات بين العرض والطلب (38).

وبالمثل، من المتوقع أن تزداد أسعار الغذاء بوتيرة أكثر اعتدالا تبلغ 4.5 % في عام 2022، تنخفض في عام 2023، وفي كثير من البلدان، لا يزال نمو الأجور الاسمية قيد الاحتواء رغم عودة التوظيف والمشاركة سوق العمل إلى مستويات تكاد تعادل ما كان سائدا قبل الجائحة، غير أن القصة مختلفة في الولايات المتحدة فالهبوط الحاد في معدل البطالة كان مصحوبا بنمو قوي في الأجور الاسمية، ويشير هذا إلى درجة من نقص المعروض أسواق العمل الأمريكية، وهو أمر لا يوجد دليل على حدوثه في أي بلد آخر. وإذا ظلت المشاركة في قوة العمل أدنى مستويات قبل الجائحة وظل العمال المحيطنون على الهامش، فقد ينتقل تأثير نقص المعروض في أسواق إلى الأسعار لئلا يتسبب في ارتفاعها. ونتيجة لذلك، صرح الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر 2021 سيعتمد وتيرة أسرع في تخفيض مشترياته الأصول وأشارت أرجحية سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 0.57 % - 1.0 % بنهاية عام 2022، بزيادة قدرها 50 نقطة أساس تقريبا، ومن المتوقع أن تؤدي السياسة النقدية الأقل تيسيرا في الولايات المتحدة إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية، مما يفرض ضغوطا على عملات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وسيؤدي رفع أسعار الفائدة أيضا إلى جعل الاقتراض أعلى تكلفة على مستوى العالم، مما يفرض ضغوطا على المائيات العامة. وبالنسبة للبلدان ذات الديون المرتفعة المقومة بعملات أجنبية، فإن اقتران تشديد الأوضاع المالية بانخفاض أسعار الصرف وارتفاع التضخم المستورد سيضعها أمام مقارنات صعبة على مستوى السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وعلى الرغم من أن الضبط المالي أمر متوقع في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2022، فإن أعباء المديونية المرتفعة بعد الجائحة ستشكل تحديا مستمرا لسنوات قادمة (39).

• آثار جائحة كورونا على قطاع النقل الجوي:

(37) إهداء باسم داود. (2020)، مرجع سابق.

(38) تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، صندوق النقد الدولي على <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/>

2020/04/14/weo-april- 2020

(39) لوتار، 2020، مرجع سابق

إن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه كوفيد 19 مدمر بشكل كبير، فعلى سبيل المثال؛ فإن قطاع السفر هو مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادية بسبب المخاوف من انتقال العدوى على الطائرات، وإغلاق الدول لحدودها، وهي ضربة كبيرة لقطاع الطيران؛ حيث قلصت شركات الطيران الرحلات الجوية بشكل حاد، لأنها تحاول الحفاظ على الجدوى التشغيلية والمالية، كما قامت بتسريح الموظفين وتعتبر الإجراءات التي اتخذتها الدول لمكافحة تفشي المرض مثل إغلاق الحدود، العزلة والحجر الصحي مهمة لإنقاذ الناس، لكنها ستجعل الأمور أسوأ بالنسبة للاقتصاد، وأنها ستغلق قطاعاً اقتصادياً تلو الآخر، ويعد قطاع النقل الجوي القطاع الأكثر تضرراً بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض، وإغلاق العديد من المطارات، للحد من انتقال الفيروس بين الدول وعبر العالم، فقد انخفضت معدلات الرحلات وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وإغلاق المطارات في الشرق الأوسط، ومع تقلص حركة الطيران حول العالم (40).

● آثار جائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية، من المتوقع أن ينخفض عدد المؤسسات الصغيرة بسبب حالات الإفلاس العديدة بسبب جائحة كورونا، بالإضافة إلى ذلك سوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لاستعادة مستوى الاستثمار ونشاط المؤسسات، حيث من المتوقع أن يكون التعافي بطيئاً، وشمل ذلك جميع القطاعات بما فيها السياحة، الحرف، الزراعة، توريد المواد الغذائية والمشروبات، والعاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر (حوالي 60% من العمال في القطاعات للفنادق والترميم، وهو الرقم الذي يوضح عظمتهم في حالة التعرض الاقتصادية الحالية)، وتلعب المؤسسات الصغيرة دوراً كمقدمين خاصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وقد تأثرت هذه المؤسسات بشكل كبير حيث أمرت السلطات بإغلاق جميع المؤسسات وعلى إثر ذلك قامت هذه الشركات بتخفيض التكاليف والمصاريف بسبب الأزمة التي يمكن أن تنقل كاهلها، نظراً لمواردها المحدودة من الأحيان وصعوبات الوصول إلى رأس المال، وبناء على ما سبق فقد اضطرت الشركات إلى مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والأمنية الصحية المكثفة من فشل النمو المتعثر في الأسواق الناشئة في استيعاب القوى العاملة سريعة النمو، مما يؤدي إلى الاضطرابات المجتمعية، وعدم اليقين السياسي، وعدم القدرة على الاستثمار في النظم الصحية، فالأوبئة تشكل مخاطر تجارية قائمة بذاتها (41).

● الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا على دول العالم:

جل دول العالم تتوقع أن تؤثر جائحة كورونا وبشكل كبير على الجانب الاجتماعي، وخاصة على إطار الحياة والتشغيل ومستوى المعيشة.

- آثار جائحة كورونا على البطالة:

تشير الإحصائيات أن معدلات البطالة قبل جائحة كورونا تقدر بحوالي 190 مليون شخص عاطل، لكن مع الجائحة من الواضح أن عالم التوظيف يعاني بسبب تأثيراتها، والتدابير المتخذة للتعامل معها، وبحكم الأمر الواقع على سوق العمل ونتيجة لهذا الوباء، فقد ملايين العمال وظائفهم بسبب التسريح، وإغلاق العديد من الوحدات الصناعية والخدمية، وموظفو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم الأكثر تضرراً، لا سيما أولئك الملتزمون بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة، ومن المتوقع أن ينخفض دخل العمال إلى 3.4 تريليونات دولار، وبحسب المنظمة الدولية فإن تداعيات الجائحة على القطاع الاقتصادي تفوق أزمة 2008، وقد شهد العالم تقلصاً كبيراً في الوظائف، كذلك نجد أن العمالة في أربعة قطاعات هي الأكثر تأثراً بسبب الجائحة: وهي تراجع الإنتاج في قطاع الغذاء والفنادق (144 مليون عامل)، قطاع البيع بالجملة والتجزئة (582 مليوناً)، قطاع خدمات الأعمال والإدارة (157 مليوناً)، وقطاع التصنيع (463 مليوناً)، ويشير مدير منظمة العمل إلى أن جميع هذه القطاعات تشكل ما نسبته 7.5 من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم الآن بحدة تأثير الجائحة عليهم (42).

- آثار جائحة كورونا على الفقر:

(40) صباغ، مرجع سابق.

(41) أحمد الهرش. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كلوفيد-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 (عدد 2-2).

عدد خاص، 117-137.

(42) المنظمة الدولية للعمل، 2020/04/08، أخبار الأمم المتحدة، من <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922>

أشارت التقديرات أن تفشي جائحة كورونا، يتسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و 60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، وبالتالي تغيرت التقديرات لتأثير هذا الفيروس على معدلات الفقر في العالم، وجاء في تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية حول معدلات الفقر عالمياً، إلى تعرض العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لضغوط شديدة ويتوقع معدل النمو العالمي بنحو 5-8 % في عام 2020، وقد أدى فيروس كورونا إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، على أساس خط الفقر الدولي وهو 1.90 دولار للفرد في اليوم، وأما في ظل سيناريو تدهور الأوضاع فقد ارتفع هذا العدد إلى 100 مليون، حيث إن منطقة أفريقيا وجنوب الصحراء الأشد ضرراً، ومن المتوقع أن يزداد العاملون الفقراء بسبب الضغوط على الدخل وتراجع النشاط الاقتصادي، وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما بين 8.8 ملايين و 35 مليون شخص إضافي العاملين العالم سيعيشون في الفقر (43).

➤ توقعات واتجاهات ومستجدات نمو أفاق الاقتصاد العالمي لما بعد الجائحة

يستهل الاقتصاد العالمي عام 2022 وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة. فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-19، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت أفاق النمو محدودة أيضاً في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات، ومن المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تراجعاً من 5.9 % في عام 2021 إلى 4.4 % في عام 2022 - بانخفاض قدره نصف نقطة مئوية لعام 2022 عن توقعات عدد أكتوبر 2022 من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي"، مما يرجع في معظمه إلى تخفيض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم. فقد خفضت التوقعات بمقدار 1.2 نقطة مئوية للولايات المتحدة، استناداً إلى افتراض معدل يستبعد من السيناريو الأساسي تطبيق حزمة سياسات المالية العامة الرامية إلى "إعادة البناء بصورة أفضل"، والتبكير بسحب إجراءات التيسير النقدي، واستمرار نقص الإمدادات، وفي الصين، خفضت التوقعات بمقدار 0.8 نقطة مئوية بسبب اضطرابات الجائحة المتعلقة بسياسة عدم التهوان المطلق مع أي حالات عدوى، بالإضافة إلى استمرار الضغط المالي الواقع على المطورين العقاريين لفترة ممتدة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى 3.8 % في عام 2023. وعلى الرغم من أن هذا المعدل يمثل ارتفاعاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن التنبؤ السابق، فهو ناشئ في معظمه عن تحسن النمو تلقائياً خلال النصف الثاني من عام 2022 بعد تلاشي معوقاته الحالية. ويرتهن تحقق هذا التنبؤ بتراجع النتائج الصحية السلبية إلى مستويات منخفضة في معظم البلدان بنهاية عام 2022، مع افتراض تحسن معدلات التطعيم على مستوى العالم وزيادة فعالية العلاجات المتاحة (44).

ومن المتوقع أن يستمر التضخم المرتفع لفترة أطول من المتصور في عدد أكتوبر من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وكذلك أسعار الطاقة المرتفعة في عام 2022، وبافتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الركيزة المستهدفة، فمن المتوقع أن ينخفض معدله تدريجياً مع انحسار الاختلالات بين العرض والطلب في عام 2022 واستجابة السياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى، وتميل الاحتمالات المتوقعة في السيناريو الأساسي إلى جانب التطورات المعاكسة. فظهور متحورات جديدة من فيروس كوفيد-19 يمكن أن يطيل أمد الجائحة ويتسبب في تجدد الاضطرابات الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انقطاعات سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركز ضغوط الأجور في أماكن معينة، كلها يعني ارتفاع عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات. ومع رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة الرسمية، قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والعملات، ومراكز المالية العامة - وخاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العام الماضيين.

➤ التدابير والحلول:

أدت الجائحة إلى انخفاض النمو العالمي وتباطؤ خلق فرص العمل الأمر الذي أدى إلى ضعف نمو الإنتاجية والاستثمار المستمر إلى التحقق من قوة مكاسب الأجور الحقيقية، ومن أجل التصدي لهذه الأزمة يجب اتخاذ جملة من التدابير التي

(43) المرجع السابق.

(44) تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، مرجع سابق.

من شأنها كبح تأثير جائحة Covid 19-ومن بين الحلول بالإضافة إلى الحلول والسياسات التقليدية التي تشمل التحكم في أسعار الفائدة، التقشف أو توسيع النفقات، الاحتياطي الإجباري، ويمكن اقتراح المستويات الثلاث التالية:

1- المستوى الأول (علاج فوري): مروحية النقود (Money Helicopter) أول من تطرق إلى هذه الفكرة هو CH Douglas واحد من رواد الإصلاح الاقتصادي لكن أول من نظر واستعمل عبارة مروحية النقود أو حوامة النقود هو ميلتون فريدمان وهي عبارة تدل عموماً على خلق كتلة نقدية وتوزيعها على الشعب بكميات معتبرة، من أجل تحفيز الاقتصاد في فترات الركود أو فترات الانخفاض الحاد لأسعار الفائدة، وهي تعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية. في نفس السياق يمكن إدراج أي ارتفاع كبير للنفقات الحكومية أو تخفيض معتبر للضرائب ضمن هذه السياسة النقدية التي تعتبر غير تقليدية، ومع ذلك يبقى الحقن المباشر لكتلة نقدية إضافية هو الأقرب إلى الفكرة الأساسية وهو الأنجح لغرض خلق قوة شرائية فورية وإنعاش الطلب فوراً، وفي شكل آخر من أشكال الحلول والسياسات غير تقليدية للتمويل، والمستوحى من نفس الفكرة نجد آلية التليين الكمي أو الإرخاء الكمي، والذي يقتضي تدخل البنك المركزي لشراء أصول مالية بشكل واسع بعد خلق الكتلة النقدية اللازمة لذلك، وذلك يكون خاصة بشراء أدوات خزائنية أو سندات حكومية أو سندات المؤسسات الكبرى وقد تشمل شراء الأصول المالية العالية الخطر، هذا الإجراء من شأنه السماح للجهاز المصرفي بمزاولة عمليات الإقراض بأريحية نظراً لتوفر السيولة مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وبالتالي العالم النمو الاقتصادي (45).

➤ **مزايا فكرة مروحية النقود:** في هذه الحالة حجم الاستدانة لا يرتفع ولا يتأثر سعر الفائدة في الغالب، على عكس التليين الكمي، كما أن الحقن المباشر سوف يكون له تأثير فوري على الطلب الكلي.

➤ **نقد الفكرة:** ارتفاع الكتلة النقدية لا بد من أن يكون له تأثير سلبي على معدل التضخم مما قد ينتج عليه تأثير سلبي على الاقتصاد عكساً ما هو مرجو من هذه السياسة، لهذا فإن استعمال هذه السياسة يستوجب الدراية الدقيقة بالبنية الاقتصادية وإمكانية خلقه لفرص التنمية ويشترط الاستجابة السريعة للاستثمار (46).

من جهة أخرى ارتفاع الكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في الأسواق العالمية، نظراً لارتفاع عرض هذه الأخيرة، ويؤدي أيضاً إلى إعراض المضاربين عن هذه العملة نظراً لعدم كفاءتها، بالفعل باشرت بعض الحكومات في تطبيق هذه الفكرة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث خصصت الولايات الأمريكية المتحدة مبلغ 850 مليار دولار أمريكي من أجل صرفة لفائدة العائلات والمؤسسات الإنتاجية، كما قامت اليابان بصرف ما يقارب 2500 يورو لفائدة 10 ملايين عائلة أي ما يعادل 17 % من العائلات اليابانية (47).

2- المستوى الثاني (منع أسباب الأزمات): أخلقه الاقتصاد (اقتصاد الأخلاق)

لا تخل الأدبيات الاقتصادية من التطرق إلى الجانب الأخلاقي في الممارسات الاقتصادية، لكن أول من تطرق إلى المفهوم بشكل واضح هو المؤرخ البريطاني الماركسي إدوارد بالمر تومبسون، حيث اعتبر أن المفهوم يجمع بين الممارسات السياسية والثقافية الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عن المنفعة العامة والمجتمعية وأن هذه الممارسات لا بد من أن تشمل الجانب الاقتصادي، ثم جرى تطوير هذا المفهوم ليرتقي إلى كونه توجهاً تقليدياً للصفات والضوابط المجتمعية والوظائف الاقتصادية التي تلتزم بها كافة فئات المجتمع بالشكل الذي يسمح بإرساء اقتصاد أخلاقي يخدم الفقراء، وأثناء أغلب الأزمات يطفو هذا المفهوم إلى السطح كملجأ قوي لتفسير الجانب النفسي من أسبابها، ذلك لأن الضابط الأخلاقي من شأنه منع الاحتياطي في تغطية الخطر، حيث إن إدراج الجانب الأخلاقي في السياسات المالية والنقدية من شأنه ترسيخ بعض التوازن والمساواة بين فئات المجتمع لأن ضعف الفئات الهشة التي من المرجح أن تشكل غالبية الوعاء الاستهلاكي والقوة العاملة معاً كان سبب رئيس في الانتكاس الفوري لأداء الأجهزة الاقتصادية (48).

Bajardi, P., Ramasco, J., Tizzoni, M., Colizza, V., & Vespignani, A. (2011). Human mobility networks, travel restrictions, and the global spread of 2009 H1N1 pandemic. *PloS one*, 6(1).

(46) الهرش، 2020، مرجع سابق.

Bakar, N., & Barizah, N. (2007). A zakat accounting standard (ZAS) for Malaysian companies. (A. OJ SCIENTISTS, Ed.) *American Journal of Islamic Social Sciences*, 24(4), 74

(48) مجدي علي محمد غيث، 2010، نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 54.

مظاهر عدم المساواة تظهر جلية في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعدم التوازن يجعل الدول الضعيفة تتوقف عن الاستهلاك والتمويل فورا وهذا ما يجعل الدول الأقوى تخسر أسواقا وموردين في نفس الوقت، وهذا ما يسرع تفشي الأزمات على المستوى الدولي، ومن أهم مظاهر هذه السيطرة والهيمنة غير عادلة واللاأخلاقية من وجهة نظر مفهوم اقتصاد الأخلاق، هو الهيمنة الأمريكية على أسواق العملات وسيطرة البنوك الأمريكية على غالب المعاملات المصرفية في العالم، وإذا كان مصير الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات في يد الولايات المتحدة الأمريكية وقلة من القوى الكبرى في العالم غير عملي لأنه مناف لمبادئ تغطية الخطر (لا تضع كل البيض في سلة واحدة) فهو غير أخلاقي كذلك نفس المنظور الاقتصادي، لأن هذه السيطرة لا بد وأن يكون لها رد فعل عنيف على الدول المسيطرة ذاتها أثناء الأزمات، لهذا فإن واحدا من خيارات الخروج من الأزمة هو ما يشبه القفز بالعملة إلى مستوى أعلى، إذ وبحكم الترابط الكبير بين الدول، وفي حالة ما إذا اتخذ الاقتصاد الأخلاقي كخيار، لا بد للجميع تسعى نفس السياسات الداعمة وبشكل متناسق ومتكامل بحيث تتم تغطية ومسح جميع الأسباب المحتملة لفشل أي إجراء والقيام بتغطيته ومقاومته، (مثلا في دول تسعى إلى حقن كتلة نقدية مباشرة دون وجود فرص حقيقية لامتناسك الكتلة وإعادة تدويرها تتدخل دول أخرى من أجل الاستثمار المباشر من أجل الامتناسك)، ويجب أن تسعى معظم هذه السياسات إلى تحقيق هذه الأولويات (49):

- ضمان عودة العمال إلى مناصبهم وفي حالة استمرار الحجر دعمهم بكل الطرق من أجل الحفاظ على مستوى استهلاكهم.
- ضمان عودة المنتجين إلى نشاطهم والسهر على عدم إفلاسهم في حالة استمرار الحجر.
- دعم القطاع المالي والمصرفي بشكل يمنع الخسائر المترتبة عن عدم قابلية التسديد من جهة، سواء عن طريق إعادة جدولة الديون الأقساط أو عن طريق شراء الأصول المالية خاصة الخطرة منها من أجل تفادي الخسائر الناتجة عن صدمة العرض في ظل عدم التأكد.

3- المستوى الثالث (علاج دائم وتحصين كلي): الاقتصاد الإسلامي:

إن خيار الاقتصاد الإسلامي قبل الخوض في تفاصيل هذا الخيار لا بد من أن نشير إلى كون تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموع التدابير التي تسعى إلى تحقيق المنفعة بما لا يتنافى مع تعاليم دين الإسلام، وكون الكلام عن الصيرفة الإسلامية متلازم مع تحريم الربا، يعتبر إجحافا في حق تعاليم الدين الإسلامي التي لا تقتصر على التحريم فقط وإنما تشمل الكثير من الترغيب والاستحباب.

لهذا فمن الأصح أن يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموع التدابير التي تركز مضامين النصوص الدينية، ومن هنا فالسؤال الأحق بالطرح هو "هل خيار الاقتصاد الإسلامي متاح في ظل مجتمع اقتصادي ينظر له بمقاربة وبلغه علم الاقتصاد الحديث؟" إذا كان هذا الخيار متاحاً يمكن تطبيقه فهو خيار وارد للخروج من الأزمة لأنه يجمع بين أخلقه الاقتصاد ومروحية النقود معاً، فضلا عن كونه نظاما منيعا ضد الأزمات، حيث يشمل الاقتصاد الإسلامي نظاما للجباية ويساعد في تخطي الأزمات وهي (50):

- ✓ الزكاة: اقتطاع مبلغ مخصوص من مال الأغنياء بشرط بلوغ النصاب وحلول الحول وإعادة حقه مباشرة لفائدة من هم دون عتبة الفقر، وهذا من شأنه رفع مستوى الاستهلاك الكلي بحكم ارتفاع القدرة الشرائية عند شريحة كبيرة من المجتمع.
- ✓ الجزية: كون الزكاة يدفعها المسلمون فقط، فإن الجزية يدفعها أهل الذمة (أي غير المسلمين المقيمين في بلاد الإسلام) بقدر غير متفق عليه من طرف العلماء، وتجدر الإشارة إلى أن كونا دفع الزكاة يشترط الإسلام لكن تلقاها لا يشترط الإسلام فتدفع مبالغ الزكاة إلى كل الفقراء دون استثناء.
- ✓ الخراج: هو مجموع المبالغ التي تدفع لبيت مال المسلمين من ولايات أخرى وتعتبر ضريبة هذه الولايات الخارجية التي تنطوي تحت حكم خلافة المسلمين، وهو في سياق تحليل الدراسة يسمح بتكريس شيء من العدل والمساواة بين

(49) أوكديل، حميدة، 2021، مرجع سابق.

(50) مجدي غيث، مرجع سابق.

مختلف الدول الخاضعة للنظام الإسلامي، فلا تتمتع دولة بالرفاهية دون سواها وهو ما يشبه القفز بالعوامة إلى مستوى أعلى (أخلاقيا وتقنيا) على سبيل الاتزان.

كما أن الإسلام شرع لعقنة اكتناز الذهب والفضة (الأموال) فحرم الاكتناز إلا بشروط، إذ إن تكديس الثروة وعدم إنفاقها يمنع في حالات الأزمات والضيق أما في حالات الرخاء فأصحاب الأموال تكفيهم تأدية الزكاة، ورغم الاختلاف فإن الأصل في الاكتناز هو المنع والتحريم، نظرا لكونه يساهم في ظاهرة تحجيف السيولة المتداولة بفعل الشق السيكولوجي لتصرف المستهلكين والمنتجين، وقد عالج الإسلام ظاهرة حجب النقود عن التداول بثلاث طرق، عن طريق استحباب الإنفاق، وفرض الزكاة، ثم تحريم الاكتناز، تنجلي كذلك ظاهرة مروحية النقود والعوامة الأخلاقية في التدابير التي اتخذها خليفة المسلمين عمر بن الخطاب أثناء أزمة الرمادة حين قرر فتح بيت مال المسلمين لغرض مساعدة الناس على الإنفاق، ثم طلب المعونات من ولايات مصر والشام اللتين كانتا تتمتع بالرفاهية الاقتصادية⁽⁵¹⁾.

خاتمة

نستنتج مما سبق أن التدابير المؤصلة في الفقه الإسلامي هي الأنجع للخروج من الأزمات وتخفيف وطأتها، وأن النظام الإسلامي إذا كان خيارا متاحا فهو الخيار الوارد الأكثر كفاءة، ويمكن إجمال النتائج فيما يلي:

- هشاشة الاقتصاد العالمي وحساسيته للإضرابات راجعة بشكل أساسي إلى التداول الجامع للأصول المالية عالية الخطر دون تقنيات فعالة للتغطية، وإلى غياب الضابط الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية بالإضافة إلى مظاهر العوامة غير العادلة حيث إن مساعي الدول العظمى للهيمنة تشكل عاملا حاسما في تضررها بالدرجة الأولى.
- مناعة أي اقتصاد ضد الاختلالات مرهونة بفعالية سوقه الحقيقي وخلق الفرص، وكلما زاد حجم تداول المنتجات المالية الرديئة قلت فرص ذلك الاقتصاد لاستعادة توازنه بسرعة استخدام الأدوات المالية والنقدية غير تقليدية بشكل متكامل ومتناسق بين مختلف الدول كقيل لتخفيف وطأة الأزمة.
- إعطاء الأهمية للضابط الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية وانتهاج طرق جديدة لتغطية الأخطار بالإضافة إلى عقنة العوامة والقفز بها إلى درجة الاتزان من شأنه منح الاقتصاد العالمي مناعة عالية.

وعليه فإننا نوصي بما يلي:

- ضرورة القيام بإجراءات فورية لتخفيف آثار الصدمة امتثالا للحلول المقترحة.
- تسقيف حجم تداول الأصول المالية
- تسيير وتقنين أنظمة لتغطية المخاطر بشكل يلائم البنية الاقتصادية
- تنويع الاحتياطات من العملات والتخفيف من وطأة التبعية للدولار.
- توسيع وتنويع فرص التنمية وإيجاد بدائل مستدامة تغطي تدهور الربيع النفطي أو السياحي أو أي قطاع مهيم آخر.

(51) بن محمد أبو معاذ طارق بن عوض الله، 2011، مرجع سابق.

المراجع:

لوتار، سيف عبد الرزاق محمد. (2020). الأثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 10 في ظل أزمة فيروس كورونا: دراسة تحليلية. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد: جامعة زبي عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 2، ع 21، 2-33. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/107264>

لعمرى، خديجة، بوخاتم، طلحة، ونور الدين هواري. (2021). أثر جائحة "كوفيد-19" على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي: دراسة تحليلية. مجلة دفاقر اقتصادية: جامعة عاشور زبي الجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 12، ع 101، 2-113. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1203079>

أحمد، غبولي، والطاهر، توأيتية. (2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 2020. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عدا خاصا، 145-129. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199675>

الهرش، نافذ فايز أحمد. (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الدولي والعمولة: جامعة زبي عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 3، ع 1، 3-14. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1203424>

تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، صندوق النقد الدولي على <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>

لحواس، زوارق. (2020). بواكير تداعيات الجائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي: وقائع وتوقعات. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عدا خاصا، 72-55. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199752>

محمد، محمد دنون. (2021). دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة Covid-19 تنمية الراقدين: جامعة الموصل- كلية الإدارة والاقتصاد، مج 40، ع 132، 362-344. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1218687>

أوكديل، حميدة، وخوميحة، فتيحة. (2021). تداعيات جائحة كورونا على السوق النفطية العالمية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي: جامعة عمار تليجي الأغواط- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 12، ع 2، 16-1. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1180574>

قعيد، لطيفة. (2020). أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد: جامعة زبي عاشور بالجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 2، ع 138، 2-150. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1072645>

أحمد الهرش. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 (عدد 2- عدد خاص)، 117-137.

بن ذهبية، محمد. (2020). جائحة كوفيد 19 وأثرها على سوق العمل في العالم. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج 20، عدا خاصا، 18-26. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1199928>

غربي، حمزة. (2020). الملاذات الأمانة في زمن الأزمات: الذهب- جائحة كورونا. مجلة المعيار: المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوثريسي تيسمست، مج 11، ع 146، 2-163. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1170311>

البنك الدولي، (يونيو 2020). توقعات الاقتصاد العالمي.

خلود العميان. (2020). عصر الكورونا ولادة نظام عالمي جديد. الإمارات العربية المتحدة: Forbes Middle East

نافد الهرش، (28 يونيو، 2020). الاقتصاد العالمي وآلات الأزمة الراهنة، تم الاسترداد: 28/4/2020 <https://www.aljazeera.net/blogs>

ساسكايند، دانييل، رابيلو، سيرجيو، بارو، شاران، مانبيكا، جيمس، وسالدانا، جين. (2020). كيف سيصبح العالم مختلفاً بعد كوفيد-19؟ ستة من كبار المفكرين يدلون بدلوهم بشأن طريقة الجائحة في تغيير العالم. التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، مج 57، ع 26، 2-29. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/1059385>

Friedman, M. (2005). The optimum quantity of money. Transaction Publishers

Friedman, M., & Schwartz, A. (1971). originally published in 1963, A Monetary History of the United States. New Jersey: Princeton